بمشاركة نخبة من المتخصصين والمصممين وأصحاب العلامات التجارية

"أدفوكتس جروب" نظمت النسخة الأولى لمؤتمر "قانون الموضة" برعاية وزارة الإعلام

جميل: الكويت تشرع قانونا للموضة وهي السباقة والأولى لمؤتمر من هذا النوع

تحت رعاية وزارة الاعلام الكويتية نظمت اكاديمية أدفوكتس جروب مؤتمر قانون الموضة الأول fas–ion law الحدث الإقليمي الأول والفريد من نوعه على مستوى الشرق الأوسط في فندق الفورسيزون تحت عنوان " حماية ..اقتصاد..استدامة" بشراكة استراتيجية مع عدد من الجهات المحلية والإقليمية والدولية والتي من أبرزها مركز تدريب الملكية الفكرية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جمعية المحامين الكويتية، جمعية المحامين الإماراتية، جمعية المحامين القطرية، جامعة البحرين، نقابة المحامين في مصر، المركز الدولي الخليجي، ليكسز نيكسز، مجموعة الياقوت والفوزان القانونية وشركة كورتيس ماليت بريفوست كولت وموووسل Curtis، mallet prevost colt mosle co.

قال رئيس مجلس إدارة شركة أدفوكتس جروب القابضة المستشار محمد جميل إن مؤتمر قانون الموضة هو حدث ابداعي يستلهم من الابداع والفن والابتكار أسس لقيام تلك الصناعة، لاسيما وانه ينظم لأول مرة من الكويت بالتعاون مع نخبة من الفاعلين في قطاع الأزياء والموضة: من مصمّمين ألفوا المجد على أطراف الإبرة، ومورّدين يشقّون الدروب بين الخامة والسوق، ووكلاء علامات وقانونيين ومؤمّنين، جمعهم الشغف، ووحدهم الإيمان بأن الجمال يستحق الحماية.

وأردف بكلمة ألقاها في افتتاح المؤتمر، نحن هنا لا لنحاكي الجمال في تجلياته العابرة فقط، بل لنعيد إليه نصوصه، ونصنع له مظلته، فكما تحتاج القصيدة إلى وزنها، تحتاج الصناعة إلى تشريعها، وكما لا يكتمل العطر دون قارورته، لا يكتمل الإبداع دون حماية تصونه، مشيرا الى انه آن للأزياء أن تتحرر من فوضى العرف إلى ضوء النص، وأن تنتقل من حدود الإلهام الفردي، إلى أفق التنظيم الجماعي، من التشظي إلى الوحدة، ومن العشوائية الساحرة إلى النظام الذي يكرّس لها خلودًا لا يبهت، موضحاً أن محاور المؤتمر، من جلساته وورش عمله، ليست إلا خيوطًا ناعمة تنسج ثوبًا جديدًا لصناعة الأزياء، ثوبًا مشغولًا بلغة القانون، مبطنًا بحماية المبدع، ومطرّزًا بضمان الحقوق.

ولفت جميل الى إن القانون الذي ننشده من خلال النسخة الأولى لمؤتمر قانون الموضة ليس قيدًا أو ترفًا تنظيميًا، بل ضرورة وجودية وتنظيمية ، لحث المبدعين على المضي قدمًا، لا بالخوف، بل بالوعي، وبالالتزام، لا بالإلزام، بل بالاقتناع بأن حماية الجمال... هي وجه آخر من وجوه الجمال ذاته، مختتما بالإشارة الى انه اذا كانت الكويت اليوم تشرع قانونا للموضة، فالعالم اليوم ينتظر هذا المنتوج كدراسة مقارنة أو قانون نموذجي أو استرشادي. مهما يكن المنتوج المصاغ فإن ما هو أكيد أن الكويت كانت الأولى.

بدورها قالت الوكيل المساعد للشئون القانونية من وزارة الاعلام الكويتية منال البغدادي إن مؤتمر قانون الموضة الأول الذي يجمع عشاق الموضة وصناعها تحت سقف واحد، يواكب الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية، الذي يصادف 26 أبريل من كل عام، وهو اليوم الذي أطلقته المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو) بهدف حماية الإبداع في الحقوق الأدبية والتجارية، مشيرة الى لايناقش مجرد، أزياء وملابس، بل يناقش لغة تعبر عن الثقافة، وهوية تواكب التغيرات العالمية فالموضة ليست فقط ما نرتديه، بل هي رسالة، وإبداع؛ واستثمار.

وأضافت البغدادي لقد أصبحت الماركات العالمية والمحلية جزءاً من مشهد متجدد ، يؤثر في ذوق المستهلك، ويدفع عجلة الاقتصاد، ويسهم في تشكيل اتجاهات الجمال والفن، مشيرة الى ان دولة الكويت تمتلك منظومة قانونية متكاملة وعريقة لحماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، حيث كانت سباقة في إصدار التشريعات الخاصة بحماية الحقوق الأدبية والتجارية، وانضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الوايبو (WIPO)، واتفاقية تريبس (TRIPS)، واتفاقية برن، واتفاقية روما، مما عزز من مكانتها كمنطقة اقتصادية آمنة وجاذبة للاستثمارات المستقبلية، مختتمة بالاعراب عن أملها في ان تسهم النسخة الأولى لمؤتمر قانون الموضة الأول في معالجة التحديات التي تواجه صناعة الموضة عبر خلق حوار بناء بين المصممين، والعلامات التجارية، والمستهلكين، سعياً نحو مستقبل أكثر إبداعاً واستدامة

في عالم الأزياء.

من جهته قال رئيس جمعية المحامين الكويتية عدنان أبل تأتي أهمية مؤتمر قانون الموضة كونه الاول من نوعه على المستوى الاقليمي وبمشاركة نخبة مميزة من المتحدثين والمختصين من عدة دول خاصة في ظل تداول ما يزيد عن 253 مليار دولار في سوق الأزياء الفاخرة عالمياً عام 2024 ، يشكل منها السوق الخليجي أكثر من 30% بحسب الأرقام المتداولة.

مضيفاً ومع إرتباط تلك التعاملات بعقود وتداولات وإجراءات وضرائب وغيرها يتطلب الأمر منظومة تشريعية وفنية على مستوى عال من الكفاءة ووسائل بديلة لحل المنازعات توفر الجهد والوقت والمال وهو ما يناقشه المؤتمر عبر جلساته للخروج بتوصيات تُرفع للجهات المختصة للنظر بها.

عدنان ابل

منال البغدادي

محمد جميل

أبل : 253 مليار دولار حجم تداولات قطاع صناعة الموضة عالميا

4 جلسات

تضمنت النسخة الأولى لمؤتمر قانون الموضة الأول الذي انطلق من الكويت أربعة جلسات حوارية أولها كان بعنوان " مقدمة في قانون الموضة وأثره على الاقتصاد المحلي والدولي " والتي استعرض من خلالها تعرف قانون الموضو واهميته في تنظيم قطاع الأزياء ، وتحديات التوسع في الصناعة وأثر القوانين على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والثانية بعنوان " الاستدامة ، الحوكمة، وتسوية النزاعات " وتم من خلالها مناقشة الحوكمة في قطاع الموضة والاستدامة والمسؤولية المجتمعية في الموضة ودور مراكز التحكيم في تسوية النزاعات في مجال الموضة، والثالثة بعنوان " ريادة أعمال المرأة وحماية الملكية الفكرية في صناعة الموضة نحو التمكين والاستدامة " وتم من خلالها استعراض تجارب وقصص نجاح لرائدات أعمال خليجيات ودور الملكية الفكرية لحماية التصاميم الداعمة لاستراتيجية أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى أثر الملكية الفكرية على التكنولوجيا والتوسع الاقتصادي ، والجلسة الرابعة والأخيرة بعنوان " حماية الملكية الفكرية والتجارة الدولية في قطاع الموضة " ومن خلالها تم مناقشة ثلاثة محاور أساسية وهي حماية الملكية الفكرية في عالم الأزياء ، وتحديات التجارة الالكترونية، والممارسات الاستراتيجية لمكافحة القرصنة في صناعة المنتجات الفاخرة .

جانب من الحضور

تكريم ممثل وزارة الاعلام

اعتمدت البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية

عمومية "دلقان العقارية" العادية وافقت على توزيع 10 % أسهم منحة من رأس المال

وافقت عمومية دلقان العقارية في اجتماعها على توصية مجلس الإدارة باقتراح توزيع 10 % أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2024، من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 6،053،025 د.ك الى 6،658،327.500 توزع بواقع عشرة أسهم عن كل مائة سهم.

كما اعتمدت الجمعية العمومية العادية لشركة دلقان العقارية البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ، ووافقت على استقطاع نسبة 10 % عشرة بالمائة من الأرباح لحساب الاحتياطي القانوني بمبلغ 72،592 د.ك وذلك لدعم المركز المالي للشركة ، وصادقت على تقريري الحوكمة ولجنة التدقيق.

وعلى صعيد متصل وافقت الجمعية العمومية الغير عادية لشركة دلقان العقارية على البندين المدرجين على جدول أعمالها ، وهما أولا الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصرح والمصدر والمدفوع من مبلغ 6،053،025 د.ك الى 6،658،327.500 د.ك والزيادة عن طريق توزيع أسهم منحة بمبلغ 605،302.500 د.ك بنسبة 10 % للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق، وثانياً الموافقة على تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي ليصبح النص الحالي بعد التعدي ، حدد رأس مال الشركة المصرح والمصدر والمدفوع بمبلغ 6،658،327.500 د.ك (ستة مليون وستمائة وثمانية وخمسون الف وثلاثمائة وسبعة وعشرون دينار وخمسمائة فلس لاغير موزع على 66،583،275 (ستة وستون مليون وخمسمائة وثلاثة وثمانون ألف ومئتان وخمسة وسبعون سهم) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع السهم نقدية .

رئيس مجلس إدارة شركة دلقان العقارية المهندس محمد المطيري قال، في عام 2024 اعتمدنا استراتيجية مرنة مدعومة بخطط مدروسة ودقيقة تستهدف توسيع قاعدة الأصول الثابتة للشركة وترسيخ مكانتها في السوق المحلي لمواصلة تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق قيمة طويلة الأجل تفي بالتزاماتنا في مجالات البيئة والتأثير الاجتماعي والحوكمة، حيث شكل مجلس الإدارة لجنة داخلية خاصة بالشركة لدراسة سوق العقارات في الكويت واستكشاف الفرص العقارية المتاحة فيها واقتناصها وخلال العام تم الانتهاء من بناء عدد قطعتين أرض فضاء في منطقة المهبولة، والانتهاء من تأجير عقار استثماري في الفروانية ، وخلال الربع الثالث من العام أتممنا شراء أرض فضاء استثماري بمنطقة المهبولة والانتهاء من نسبة 55 % من أعمال البناء ، وخلال الربع الرابع من عام 2024 أتممنا شراء أرض فضاء استثماري بمنطقة المهبولة وأيضا بمنطقة جليب الشيوخ ، فضلا عن إتمام شراء أرض استثماري أخرى في المهبولة، وذلك بهدف إتمام بناء عقارات استثمارية خلال عام 2025 بالتوازي مع تحقيق الاستفادة القصوى من قانون ولائحة للمطور العقاري في الكويت التي تم إقرارها خلال عام 2024 بعد مع توسع الدولة في تخصيص المزيد من الأراضي لإنشاء مدن سكنية جديدة في شمال وجنوب البلاد.

وأردف المطيري موضحاً تبلورت الرؤية والاستراتيجية لشركة دلقان العقارية في عام 2024 وأصحبت اكثر وضوحاً حيث تميزت بالثبات الموجه بقوة نحو التوسع المدروس لإرساء أسس ودعائم لإعادة هيكلة الالتزامات المالية الخاصة بها بغية تمكينها من تنفيذ خططها الاستراتيجية والتشغيلية والإسراع في تنفيذ مشاريعها القائمة ونظيرتها المقرر اطلاقها مستقبلاً للمساهمة الفاعلة في تحقيق مستهدفات رؤية كويت جديدة 2035، مشيراً الى أن خطط التطوير الاستراتيجية للشركة انعكس إيجابيا على الأداء المؤشرات المالية للشركة وأدائها التشغيلي خلال عام 2024، حيث سجلت الشركة ارتفاعا في صافي أرباحها بنسبة 20.91 % والتي بلغت 693 الف و821 ديناراً بنهاية عام 2024 مقارنة بنهاية عام 2023 ، فضلا عن ارتفاع اجمالي حقوق الملكية للمساهمين بنسبة 5.68 %، وارتفاع ربحية السهم للشركة بنسبة 20.96 %عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2024 ، وبلغت 11.54فلساً، مقارنة بقيمة 9.54 فلساً عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023، وارتفع اجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة بنسبة 22.25 % في نهاية عام 2024، مقارنة بنفس الفترة في عام2023.

واختتم المطيري بالتأكيد على التزام دلقان العقارية بتحقيق رؤيتها المستقبلية، المتمثلة في تقديم خدمات متكاملة في القطاع العقاري تسهم في الارتقاء بجودة الحياة وتطوير بيئة الأعمال في مجتمعاتنا، وهو ما سينعكس ايجابياً على توفير تدفقات نقدية مستمرة تدعم الاستدامة في الأرباح للشركاء والمساهمين في الشركة.

المطيري : رؤيتنا استهدفت توسيع قاعدة الأصول الثابتة للشركة لتعزيز الكفاءة التشغيلية

اجتماع الجمعية العمومية